

هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة ولجعل من الله تعالى ويجوز عندهم ان يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى هذه الاسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات ويجوز بتلك الاشياء من حيث حكمها بالاحكام الكاذبة وادراك المعاني الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حتى مشترك وضال ومن حيث التصرف الصادق مخلقة ومن حيث التصرف الكاذبة متخيلة ومتوهمة اذ عرف رقبته فيجوزون هذا التفصيل اي حامدا العقل الفياض الذي جعلوه خزانة القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشق الفيض على ان كانت ما قبله وقوله تقرير هذا ان هناك في الباطن ان غير ظاهرا نسبة الجزئية القوة العاقلة وقوله العقل ايضا الذي هو ذلك العنصر العقل تلك القوة اذا افلاك عندهم حية دراية لها نفوس وعقول الموجودة في المحسوسات اي الاشياء المحسوسات باحدى الحواس انما هي ان تتأذى اي تتغير كادراك الشدة كالمثال للمعاني اي كالمدرسة في ادراكها وبالخيال اي وليس من المدركات بل هو خزانة الحس المشترك عن الحس المشترك اي المدرك لها فين القوت اليها الحس المشترك وهذا ما اصله في الخيال وتنب اين ما يفهم وهو من المدركات بواسطة التادئة من طرق الحواس وهو القوة التي تتأذى اليها صور المحسوسات اي تدركها صور الاقال في الطول وهي الحكمة بين المحسوسات الظاهرة كما حكم بان هذا الاصغر هو هذا الكواكب قال الفيزي فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى خفي مدرك بالقوة الوهية عند المثبت للثوب بالهيئة والصفات محسوسات مدركات بالحس المشترك والحكم عندهم لا يدرك الطرفين والنسبة ضمني بتلك من الحكم وهذا الثوب الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحكم هو النفس لكن يتبعه ارشام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة يدرك فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور

التي

آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة في ان نسبة الحكم التي طعن القويين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالمحسوس عند الحكم لا يجب ان يكون بالامتاع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارشام في الآلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالذات المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان العقول الباطنة عند مشيها كالمعادى المتقابلة ينعكس الي كل منها ما ارشتم في الاضرب والوهية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها سلطات على مدركات العاقلة فتتأذى فيها ويحكم عليها بخلاف الحكماء وقوله فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك اي كما ذكره في المطول لا يدرك النسبة لانه من المعاني الجزئية التي تدرك بالوهم ولا يدرك المحسوسات لوجوب كليته والحس لا يدرك الا العقل وبهذا يعرف ما في قوله والمدركات محسوسات ويدرك على جعل الحكم الوهم كاي الموافقات لادراك المحسوسات كما مر كذا في رسم وفيه نظرا ان المحسوسات في المثال صفة محسوسات على تذهب الخط من صلاته كجزء كحقيق في كل واحد وباب اعلم قوله وهو القوة التي فهو كوصف ينصب فيه من انابيب حصة هي الحواس الظاهرة التفصيل اي التحليل والتفكيك كما بان في رسا منتقم نصفين او بلد راسي والترتيب حكمها بان لا يربط بين او ان راسي الغير مقلدا متصلة به بين الصور اي بعضها مع بعض ففيه حذف من الاول دلالة الثاني عليه اي قوله الاتي بعضها مع بعض ويجعل ان قوله بعضها مع بعض اي بعض المدركات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع المعاني وبالمعاني مع بعضها فالاول كان تصور لزيد راسي في التركيب اوانه بلا راس في التفصيل والثاني كان تصور ان لزيد عليا في التركيب اوانه بلا علم في التفصيل والثالث كان تصور ان للعالم عليا او عداوة في التركيب